التراتبات المجالية والتراتبات الاجتماعية : حالة المغرب

قيس مرزوق الورياشي
كلية الآداب والعلوم الانسانية ـ فاس

مقـــدمة

موضوع العلاقة بين البادية والمدينة يصدم الباحث منذ الوهلة الأولى بعتامة عميقة لا يمكن تحويلها إلى شفافية قابلة للتحليل ومساعدة عليه إلا عبر التسليم بضرورة وإمكانية قراءة متعددة خاضعة لتعدد التضمينات الاجتماعية ـ التاريخية والمعاني الدلالية التي تحملها هذه العلاقة وطرفاها : المدينة والبادية. والعتامة هذه تتحول تدريجيا إلى شفافية دالة كلما تبنت الموضوع، أي العلاقة بين البادية والمدينة، منطقة خاصة من مناطق علوم الانسان والمجتمع، وواجهته بِعُدّدِها وأسلحتها النظرية والمنهجية. هذه المناطق الخاصة التي تقارب موضوعها كل على طريقتها، لا يمكن أن تقاربه، من وجهة نظر التماسك العلمي أو الايديولوجي إلا من خلال استراتيجية بحث محددة. من هنا فحتى إن حددنا مسبقا مقاربتنا في إطار المنطقة السوسيولوجية، فإن المقاربة ستختلف باختلاف استراتيجية البحث المرسومة، وبالتالي ستصبح القراءة المتعددة ليس مجرد انطباع أولي، بل كضرورة منهجية خاضعة لمقدمات نظرية، أو على الأقل، لاسقاطات إيديولوجية. من جملة هذه المقدمات يمكن أن نسوق على سبيل المثال المقاربة البنيوية ـ الوظيفية المتمثلة في النظرية التجزيئية (أو الانقسامية كما يسميها البعض) La Théorie Segmentariste[1] أو المقاربة الامبيريقية التي تتناول موضوع البادية والمدينة من وجهة نظر وصفية أو وظيفية، فتتخذ كموضوع لها الهجرة القروية والاندماج والانحراف والباثولوجيا الاجتماعية... الخ.

وبالنسبة لنا فإن الثنائية بادية / مدينة إذا ما تناولناها كحقل للدراسة في حد ذاتها، لا تستطيع أن تقدم لنا إطارا نظريا متماسكا في اتجاه استراتيجية بحث تهدف إلى معرفة

ميكانيزمات التحول الاجتماعي، لذلك، فبدلا من الثنائية بادية / مدينة، نقترح الحديث عن مركز / محيط كشكل جديد لامتلاك المجال وكشكل جديد لتحديد العلاقة بين مختلف المجالات الاجتماعية.

من الثنائية بادية / مدينة إلى الثنائية مركز / محيط

المجال ينتج، يستهلك ويتحول. وهذه العمليات الثلاثة تتم من خلال تدخل الانسان والمجتمع وبالتالي تخضع لنفس الرهانات السياسية والاجتماعية التي تخضع لها مناطق أخرى من النشاط البشري. هذه الرهانات تدفع البشر، انطلاقا من مواقعهم الاجتماعية، إلى امتلاك المجال وتمثله حسب تراتبات ذات علاقة وطيدة بالتراتبات الاجتماعية السائدة.

وعندما نعوض الثنائية بادية / مدينة بالثنائية مركز / محيط تكون استراتيجيتنا المنهجية الأساسية هي دراسة امتلاك المجال ضمن سيرورة تحوله وعملية انتاجه / استهلاكه من جهة، وضمن الرهانات الاجتماعية ـ السياسية المرتبطة به من جهة أخرى. هذه الاستراتيجية يدعمها من جهة أخرى كون التبادلات الاجتماعية الرئيسية (تبادل الخيرات المادية والخدمات، تبادل النساء، التبادلات اللسنية) تتموضع بالضرورة في إطار زمان ومكان اجتماعيين محددين، وبالتالي فإن شكل وطبيعة هذه التبادلات يطبع بالضرورة انتاج المجال واستهلاكه وتحوله، وبمعنى آخر فإن العلاقة بين مجالات معطاة تخضع لنفس العلاقة التي تسود بين الأفراد والجماعات أثناء ممارساتهم للتبادلات الثلاثة، أي تخضع لعلاقات سوق محددة. وإذا كانت السوق، في إطار نسق رأسمالي، لا تسمح بالتبادلات فقط، بل تكون أيضا كشرط يسمح بإنتاج فائض القيمة، فإن امتلاك فائض القيمة هذا هو الذي ستنتج عنه تراتبات اجتماعية (أي تمايزات طبقية)، ولكنه سيتحول ايضا، بفعل ضرورة التمركز والاحتكار التي تلصق بالنسق الرأسمالي، إلى فائض قيمة للسلطان[٢] أي احتكار السلطان الاجتماعي والسياسي من طرف طبقة أو تحالف طبقي سائدين وتمركزه على مستوى مجالي محدد.

وبصدد العلاقة بين البادية والمدينة، كشكلين محددين لتقطيع المجال، تحدثنا الادبيات الماركسية عن طبيعة معينة لهذه العلاقة : علاقة استغلال المدينة للبادية عبر تراكم الرأسمال المادي والبشري والرمزي في المدينة واستيلاء هذه الأخيرة على فائض القيمة على حساب البادية (Marx & Engels, 1962). كما تشير هذه الأدبيات إلى المحرك الاجتماعي لهذا التمايز الاجتماعي ـ المجالي : تطور التقسيم الاجتماعي للعمل (تطور النشاط الصناعي في المدينة والنشاط الزراعي في البادية) (Engels, 1970 : 26). لكن بالرغم من أهمية هذا التمييز ومحاولة فهم دوافعه من طرف الماركسية الكلاسيكية، فإن على السوسيولوجيا أن تتجاوزه إلى نطاق أوسع وأقدر على التفسير. ويمكن اعتبار مساهمة Lefebvre (1972 : 9) في

بناء اقتصاد سياسي للمجال ومساهمات (1972) Castells في تعرية التضمينات الاجتماعية ـ التاريخية لمسألة التحضر ضمن أهم المحاولات التي أنجزت في هذا الموضوع.

إن المقاربة السوسيولوجية التي نتوخاها تنطلق من كون المجال يمكن دراسته عبر تراتبات، وبالتالي تقسيمه إلى مستويات لا يتحكم فيها التقسيم الاجتماعي للعمل فقط، وإنما أيضا السيرورة اللامتكافئة لتطور القوى المنتجة داخل تشكيلة اجتماعية اقتصادية محددة من جهة، وطبيعة تمركز السلطان في مجال محدود (المجال السائد أو المركز) والعلاقات التي تربطه بمختلف المستويات المجالية الأخرى (المجالات المسودة أو، إذا استعرنا مفهوم Milton Santos المجالات المشتقة Espaces Dérivés) والمسافات التي تفصله عنها. إن تحديد هذه المستبيبب المجالية والتمييز بينها يمكن أن يساهم بطريقة انجح في دراسة العلاقة بين المدينة والبادية والتضمينات الاجتماعية ـ التاريخية التي تحملها. وهكذا فإن ظهور المجال الحضري، كمجال متميز، هو تعبير عن المكان Lieu الذي تتمركز فيه وسائل الانتاج والتبادلات والقوى المنتجة. وهذا التمركز يتطابق وتراكم الرأسمال، كما أنه يبرز إلى الوجود مفعولات تجمع نافعة Effets Utiles d'Agglomération اي قيم استعمال ناتجة عن الاجتماع في نفس المكان لمختلف عمليات الانتاج واعادته (Ascher, 1977 : 92). كما أن تمركز الناس وبالكثرة في مكان محدود جدا بالاضافة إلى تقسيم دقيق للعمل، هو الذي يفسر ظهور المدن والعمران بالنسبة لابن خلدون [٣]. غير أن تجمع السكان لا يتم بنفس الطريقة، كما وكيفا، في كل مجال ممتلك بل يختلف حسب تخصص كل مجال في اداء وظيفة معينة (وظيفة تفرضها شروط اجتماعية تاريخية معينة)، وبالتالي وانطلاقا من هذه الوظيفة، يمكن أن نميز، ليس فقط بين مستويين من تحديد المجال (مجال سائد أو مركز، ومجالات مسودة أو محيط)، بل أيضا بين مستويات مجالية تلعب دور الوسيط الرابط بين المجال السائد وهوامشه. وهكذا يمكن أن نقسم المجال الوطني، على سبيل المثال، إلى مجالات حضرية عديدة : الميتروبول، المدينة الاقليمية (أو المدينة المتوسطة) والمدينة الصغيرة (أو الحلقة الدنيا في شبكة العلاقات المجالية الحضرية)، وهذه الأخيرة هي الأكثر ارتباطا بالمجالات غير الحضرية، أي بالبادية عينها. إذن، فتمفصل العلاقة بادية / مدينة من جهة، والعلاقة مركز / محيط من جهة أخرى، يمران منظور إليهما من الزاوية التي تهمنا، عبر تمفصل العلاقة بين مختلف المستويات المجالية التي يمكن للباحث ملاحظتها، هذه المستويات التي لا تعبر فقط عن علاقة استغلال المدينة للبادية (الأطروحة الماركسية الكلاسيكية)، ولا عن تخصص محلي في عملية انتاجية معينة (زراعة، استخراج المعادن، تسويق، صناعة، إلخ) بل أيضا تعبر عن علاقات توزيع السلطان بين مختلف الفئات والطبقات المتحالفة من جهة، وعن محاولة التخفيف من حدة التناقضات داخل المركز (التي هي نتيجة التمركز ذاته) عبر تصديره لها إلى المجالات الوسيطة من جهة اخرى. وهكذا فالمدن الاقليمية والمدن المتوسطة لا تلعب فقط دور ضمان تبعية المحيط للمركز وإعادة

انتاج هذه التبعية وهيمنة المركز على المحيط، بل هي أيضا ذلك «الصنف من المدن التي تعتبر، في المرحلة الحالية من الرأسمالية في أزمتها وتناقضاتها الاقتصادية والسياسية، موضوع ممارسات سلطان الدولة المركزية التي تهدف إلى تنقيل تناقضاتها، أو بالاحرى حلها» (Ascher, 1977 : 89). إن الثنائية بادية / مدينة أذن لا يمكن أن تفسر لنا طبيعة العلاقة التي تتضمنها إلا إذا تعمقنا في قراءة حقل الدلالة أو شبكة المعاني التي يحملها التناقض بين أطراف هذه العلاقة، هذا الحقل الدلالي الذي «يكشف عن لعبة وظائف المدينة التي تخفي مفعولات السلطان التي توجد وراء هذه الوظائف» (Collectif, 1973 : 53) لكن هذا الحقل الدلالي أيضا هو الذي بإمكانه أن يكشف عن طبيعة توزيع الخيرات، المادية والرمزية، بين مختلف الأفراد والجماعات تبعا لطبيعة التراتبات بين مختلف المستويات المجالية السالفة الذكر. وهكذا فالمدن، بغض النظر عن المواقع التي تحتلها في هذه التراتبية، وبغض النظر عن تناقضاتها الداخلية، لن تكون فقط ذلك الحيز المحظوظ المفتوح أمام تراكم الرأسمال وتحقيق الأرباح وتمركز النشاط الصناعي والخدمات، بل ستتحول أيضا إلى مدينة ـ استعارة نقرأ من خلالها السلطان الاجتماعي للمؤسسات (مدارس، مستشفيات، دور ثقافة، إدارات عمومية..) وعنف أجهزة الاكراه (كوميساريات، محاكم، سجون، إصلاحيات، ملاجيء المجانين والمشردين واليتامى..) كما نقرأ من خلالها صراع المصالح والايديولوجيا (فن، أدب، شعر، مسرح، سينما، صحافة، نشر، موسيقى، إلخ) ورغبات الناس في العثور على الذات (رياضة، ألعاب، طقوس الحياة اليومية في الشارع والمقهى والحمام..) وتتحول المدينة، نتيجة اجتماع هذه المتكاملات والمتناقضات، من شكل متميز لامتلاك المجال : المجال الحضري، إلى شكل متميز لامتلاك الانسان : الاخضاع.

الدعامة الاقتصادية والسياسية لسيرورة التحضر وامتلاك المجال

١ ـ الميتروبول الوطني : قبل التساؤل عن السيرورة التاريخية للتحضر التي افرزت ظاهرة الماكروسيفالية الحضرية Macrocéphalie Urbaine[٤] من جهة، وظاهرة المدن الاقليمية أو المتوسطة من جهة أخرى، يجدر بنا تحديد المجال الحضري السائد في المغرب، حتى نطلق عليه مفهوم الميتروبول الوطني: طبعا هنا ستكون مدينة الدار البيضاء هي المجال السائد بدون منازع، وبالتالي يمكن اعتبارها في هذا الميتروبول الوطني بالضبط، لكن امتداد مجال الدار البيضاء لا يرتبط فقط بحدود حضرية ادارية محضة، بل انه يستوعب شعاعات اكثر اتساعا تضم الى هذه المدينة مجالات اخرى تسيطر عليها بصفة مباشرة، سواء أكانت مجالات مبنية أو غير مبنية، وحتى اذا كانت الدار البيضاء الكبرى تستحوذ على ١٦١٥ كلم٢ حسب التقسيمات الادارية الاخيرة (١٩٨١) (مديرية الاحصاء ، ١٩٨٤) فإن هذه المنطقة تمتد في العمق الى أكثر من ذلك لتشمل كل الشريط الساحلي الممتد من أقصى الحدود الجنوبية للدار البيضاء إلى اقصى الحدود الشمالية لسلا، مرورا بالمحمدية والصخيرات

وتمارة والرباط، نحن اذن امام ظاهرة مجالية يمكن تناولها من زاويتين: اما من زاوية سيفالية حضرية مزدوجة Bicéphalie Urbaine (البيضاء ـ الرباط)، وإما انطلاقا من وحدة مجالية يمكن أن نطلق عليها الاصطلاح الذي يقترحه Hauser (1965: 10-22)(*) وهو «الدائرة الاحصائية الميتروبوليتانية المعيارية». وكيفما كان الحال فالميتروبول الوطني الذي نتحدث عنه هنا هو هذا المجال الذي يشمل، اداريا، ولايتي الدار البيضاء الكبرى والرباط وسلا حسب التقسيمات الادارية الأخيرة، أي منطقة تشمل حوالي ٢٨٦٠ كيلومترا مربعا يقطنها ٣,٤٥٦,٦٦٥ نسمة، منهم ١٥٤,٣٠٠ كسكان قرويين، أي ٨,٦٨٪ فقط من مجموع سكان هذه الدائرة الميتروبوليتانية (وذلك حسب الاحصاء العام لسنة ١٩٨٢). وهذا يعني، بلغة الأرقام النسبية، أن ٤,٠٪ من المجال الوطني يتوزع عليه حوالي ١٧٪ من مجموع السكان، وبالتالي فإن هذا المجال يمثل الحيز الوطني الأول الذي يتمركز فيه أكبر عدد من الأفراد في الكيلومتر المربع الواحد (١٢٠٩، مقابل ٢٩ بالنسبة للمعدل الوطني)، الشيء الذي يترجم مدى تراكم الرأسمال البشري في هذه الدائرة الميتروبوليتانية.

إن شروط تشكيل الدائرة الميتروبوليتانية الرباط ـ البيضاء لا يمكن ان تفسر الا من خلال ظاهرة التحضر التابع التي لحقت هذا المجال منذ بداية انخراطه في النسق الاستعماري والنسق الرأسمالي أولا، ثم في النسق الامبريالي ثانيا. وإذا كانت الخطاطة او الترسيمة Schéma التي يصوغها مانويل كاستيلس لتفسير التحضر التابع مطابقة لمجتمعات امريكا اللاتينية، فإنها يمكن أن تنطبق ايضا، والى حد بعيد، على واقع التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية المغربية. ويمكن تلخيص السمات الرئيسية للتحضر التابع، كما يحددها كاستيلس، في النقاط التالية:

ـ التطور السريع للتحضر في اتجاه تضخم القطاع الثالث وتجميد أو ضعف القطاع الثاني.

ـ تكوين تمركز سكاني دون أن يقابله تطور في القدرة الشرائية.

ـ الاتجاه نحو تمركز السكان في الأقطاب الاقتصادية وبالتالي ظهور ظاهرة الماكروسيفالية الحضرية.

ـ تطور التفرقة المجالية والتباين الاجتماعي «اتساع الهوة الاجتماعية والثقافية بين المدن والأرياف والتفرقة الايكولوجية داخل المجالات الحضرية وظهور التهميش (Castells, 1971: 7-11).

وهكذا نجد أن التحولات المجالية مرتبطة اشد الارتباط، في الدول التابعة، بمختلف أوضاع التبعية الاستعمارية أي السيطرة الاستعمارية بشكلها القديم، والامبريالية، اي السيطرة الاقتصادية ـ السياسية بشكلها الجديد.

وبالنسبة للنموذج الذي يهمنا، فإن بروز الدار البيضاء كميتروبول وكمجال سائد في إطار التبعية الاستعمارية[٦] فرض نفسه انطلاقا من عامل رئيسي محدد وهو الميناء، هذا الميناء الذي يعتبر أضخم ميناء مغربي، بالاضافة الى جعل الدار البيضاء الحلقة الرئيسية في شبكة السكك الحديديه التي بنتها الادارة الاستعمارية منذ ١٩١٢، استطاع ان يستقطب المجال حوله لينتجه ويحوله في اتجاه التحضر التابع (Noin, 1971: 10).

إن قراءة شكلية لمنحنى التطور الديموغرافي للدار البيضاء الكبرى ستمكننا من ملاحظة سرعة وتيرة التطور المطلق لعدد السكان بحيث ان الزيادة التي حققها هذا المجال الحضري خلال ٢٢ سنة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٢ سيكون بمثابة ظهور ٢٢ مدينة جديدة في حجم الناظور او سطات حاليا. من هنا تبدو استمرارية الدار البيضاء الكبرى في استقطاب الرأسمال البشري من مختلف المجالات الوطنية وبالخصوص من المناطق الريفية المجاورة لها جنوبا (السهول الساحلية الأطلسية) ومن جنوب غرب الأطلس الكبير والأطلس الصغير (Noin, 1971: 31 - 33).

لكن بالرغم من الأهمية القصوى لهذه الزيادة الديموغرافية وتفوقها بصفة مطلقة على كل الزيادات المسجلة في أماكن أخرى من التراب الوطني، فان الطرف الثاني في السيفالية الحضرية المزدوجة التي تحدثنا عنها آنفا «الرباط ـ سلا ـ تمارة» يسجل وتيرة نسبية تفوق وتيرة تطور الدار البيضاء الكبرى، اذ اننا نجد مؤشر تطور السكان في سلا ـ الرباط ـ تمارة بلغ ١٧٤,٣ سنة ١٩٧١ و٢٨٢,٣ سنة ١٩٨٢ في الوقت الذي تسجل فيه الدار البيضاء مؤشرا قيمته ١٥٦,٣ و ٢٢١,٤ بالتوالي (أساس ١٠٠ عن سنة ١٩٦٠)، الشيء الذي يترجم الاتجاه نحو ادماج العاصمة السياسية في منطقة ميتروبوليتانية متكاملة تنتفي فيها مستقبلا ازدواجية السيفالية الحضرية لصالح الماكروسيفالية المنسجمة. (مديرية الاحصاء: ١٩٦٠، ١٩٧١أ، ١٩٨٢أ)[٧]

هذا التمركز البشري يقابله تمركز على جميع المستويات، تمركز الصناعة التحويلية، تمركز الرساميل، تمركز الخدمات، الخ. فاذا اخذنا على سبيل المثال النتائج التي توصل اليها Béguin (1971: 149)، نجد الدار البيضاء وحدها تجمع ٥٥٪ من المؤسات الصناعية بالمغرب وتوزع ٦٢٪ من الأجور الصناعية. واذا أخذناها مع مدينة المحمدية التي تبعد عنها بـ ٢٨ كلم، نجدها تنتج ٦٨٪ من القيمة الزائدة الصناعية الوطنية. وفي البحث الذي نشره Noin (1968: 62) نجد مدينة الدار البيضاء وحدها (الدار البيضاء كما كانت تحدد إداريا آنذاك) تضم ٥٤,١٪ من اليد العاملة الصناعية، اما باقي المدن فتقتسم الباقي أي، ٤٥,٩٪. واذا تناولنا أحدث الأحصائيات المتوفرة (وهي الاحصائيات التي تتضمنها النشرة الاحصائية السنوية لسنة ١٩٨٤ عن سنة ١٩٨٣) فإن هذه الحقائق الاحصائية تبقى ثابتة، بل وأكثر من ذلك تتجه نحو المزيد من التمركز، ففي هذه السنة نجد توزيع المؤسسات الصناعية وعدد المستخدمين الصناعيين الدائمين كما يلي:

توزيع المؤسسات الصناعية والمستخدمين الصناعيين الدائمين

المنطقة	عدد المؤسسات	٪	عدد المستخدمين	٪
الدار البيضاء الكبرى	١٧٢١	٥٥,٨	١١٤٢٧٥	٥٩,٠
المدن الصناعية السبع الموالية (طنجة، فاس الرباط ـ سلا، اسفي، مكناس، القنيطرة)	٨٤٧	٢٧ر٤	٥٦٩٦٧	٢٩,٤
باقي المدن المغربية	٥١٩	١٦,٨	٢٢٥٨٥	١١,٦
المجموع الوطني	٣٠٨٧	١٠٠,٠	١٩٣٨٢٧	١٠٠,٠

المصدر : النشرة الاحصائية السنوية للمغرب، ١٩٨٤، الرباط : مديرية الاحصاء.

وأذا أخذنا توزيع المبيعات والاستثمارات في القطاع الصناعي فإن الحقائق الاحصائية ستؤكد مرة اخرى ظاهرة التمركز الصناعي. وبالرغم من كون هذه الاحصائيات تعطى على مستوى المناطق الاقتصادية[٨] بحيث أن حقائق اقليم معين غالبا ما تذوب في حقائق المنطقة ككل، فإن وجود الدار البيضاء الكبرى في منطقة الوسط وقوع الرباط وسلا في منطقة الشمال الغربي، هما اللذان يفسران تضخم النسبة المئوية لهذه المبيعات والاستثمارات، وذلك ما سنبينه في الجدول التالي (عن سنة ١٩٨١، بآلاف الدراهم):

توزيع قيمة المبيعات والاستثمارات الصناعية حسب المناطق الاقتصادية

المنطقة الاقتصادية	قيمة المبيعات	٪	قيمة الاستثمارات	٪
الوسط	٢١٧٢٧٣٠٥	٦٥,٠	٩٣٤٨١٧	٥٩,٦
الشمال الغربي	٤٤٢١٤٥٨	١٣,٢	٢٤٧٩٧٣	١٥,٨
تانسيفت	٣٦٥٤٩٧٨	١١,٠	١٥٥٣٥٢	٩,٩
الوسط الشمالي	١٣٤٤٢٣٧	٤,٠	١٢٣٧٨٦	٧,٩
الجنوب	٨١٦٥٧٨	٢,٥	١٩٣١٩	١,٢
الوسط الجنوبي	٧٧٣٦٥٣	٢,٣	٤٧١٧٢	٣,٠
الشرق	٦٥٣٧٨٩	٢,٠	٤٠٨١٤	٢,٦
المجموع الوطني	٣٣٣٩١٩٩٨	١٠٠,٠	١٥٦٩٢٣٣	١٠٠,٠

المصدر: النشرة الاحصائية السنوية للمغرب، ١٩٨٤، الرباط : مديرية الاحصاء.

وكمثال آخر على التمركز، نسوق تمركز الرأسمال المالي. ففي شهر يوليو من سنة ١٩٧٦، سجلت مختلف وكالات بنك المغرب في عملياتها المتعلقة بالايداع والسحب (بالنسب المئوية) الأرقام التالية (Mas, 1978: 317):

توزيع قيم الايداع والسحب في المركز والمحيط

المنطقة	الايداع	السحب
الدار البيضاء ـ الرباط	٥٩,٧	٧١
باقي مناطق المغرب	٤٠,٣	٢٩

المصدر : Mas, 1978 : 317

من خلال هذه الأرقام التي نسوقها كأمثلة فقط ـ اذ العمل الاحصائي في هذا الميدان ينبغي ان يدعم بتحليل دقيق وشامل حول مختلف القطاعات الانتاجية ـ نستطيع ان نتبين مدى استحواذ المنطقة الميتروبوليتانية البيضاء ـ الرباط على جل المرافق الانتاجية والرساميل البشرية والمالية، وتبقى، بالرغم من كل محاولات اللامركزية، والتشجيعات القانونية المتعلقة بالاستثمارات خارجها، القطب الأساسي لكل أنواع التمركزات.

٢ ـ المحيط : حالة الريف الشرقي : نختار في دراستنا للعلاقة بين المركز والمحيط، بالمنظور الذي حددناه سابقا، حالة الريف الشرقي، وذلك ليس كنموذج Modèle ـ إذ هناك مناطق ربما تستجيب لشروط بناء نموذج معين ـ ولكن كحالة لها خصوصية تبعية مزدوجة : ارتباطها في نفس الوقت بمجال استعماري مباشر (مليلية) وبالمنطقة الميتروبوليتانية الوطنية (البيضاء ـ الرباط)، بالاضافة إلى الخصوصية التاريخية لهذه المنطقة حيث نجد أن تدخل الدول منذ رحيل الاستعمار المباشر ركز بصفة رئيسية على تدعيم البنية الادارية المحلية وتهجير اليد العاملة إلى أوربا كحل مؤقت للمنطقة اجتماعيا وسياسيا.

إن وجود مليلية كجيب استعماري، وهجرة اليد العاملة إلى أوروبا (حوالي ٦٠,٠٠٠ مهاجر، أي ١٠٪ من مجموع السكان و ٥٠٪ من السكان النشيطين) بالاضافة إلى ضآلة القطاعات المنتجة بالمنطقة، سيساعد على ظهور أنشطة اقتصادية ذات طبيعة تبعية بالأساس، الشيء الذي سيحدث تغييرات ملموسة على امتلاك المجال وظهور مدينة الناظور كقطب إقليمي بالرغم من صغر حجمها ديموغرافيا (٦٢,٠٠٠ نسمة حسب إحصاء ١٩٨٢).

إن المنطقة التي نتحدث عنها (الريف الشرقي) هي بالضبط المجال الذي يمثله إداريا إقليم الناظور، والذي تبلغ مساحته ١٣٠ ,٦ كلم٢ ويقطنه ٢٥٥ ,٥٩٣ نسمة حسب آخر إحصاء ١٩٨٢ (مديرية الاحصاء، ١٩٨٢أ). هذا المجال الاقليمي الذي يعتبر إحدى الهوامش الرئيسية للنسق المجالي المغربي لا يمكن فهمه إلا في إطار تمفصل ذي بعد مزدوج : مركز / محيط، مدينة / بادية، إذ على المستوى الثانى فقط (مدينة / بادية) يمكن فهم التمفصل مركز / محيط باعتبار أن المدينة الاقليمية تلعب بالأساس دور المجال الوسيط بين المنطقة الهامشية أو المحيطية، والمنطقة الميتروبوليتانية. ويمكن تلخيص هذا التمفصل على الشكل التالي :

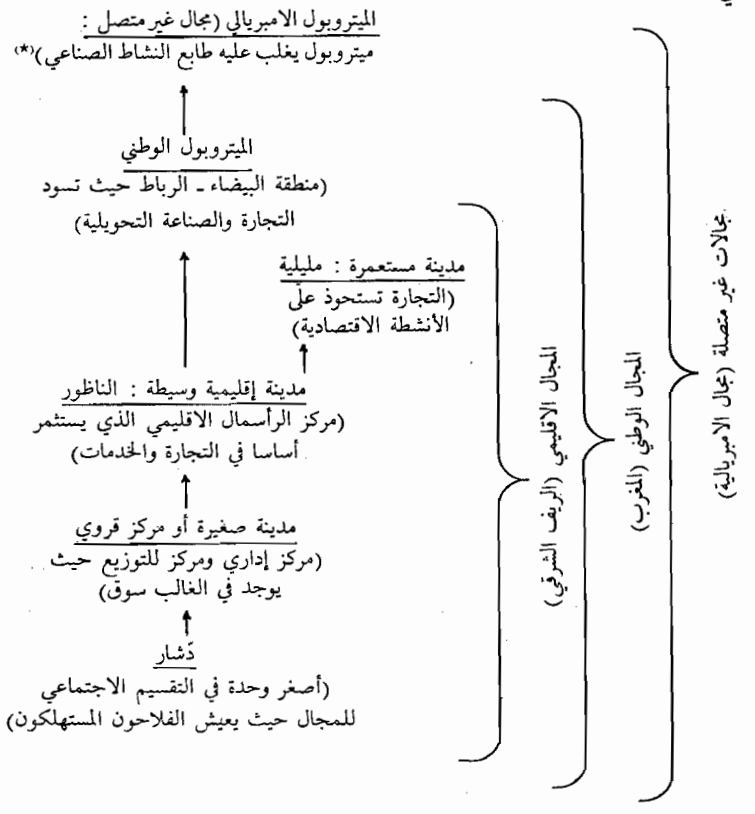

رسم يمثل تمفصل المجالات في المغرب على مستوى مركز/ محيط وبادية/ مدينة.

★ المقصود هنا بالميتروبول الامبريالي كمجال غير متصل مجموع الدول (غير المتصلة مجاليا) التي تمارس هيمنتها الاقتصادية على دول العالم الثالث (كفرنسا والولايات المتحدة واليابان مثلا).

أ ـ تفصل العلاقة «مركز / محيط» (المدينة كحلقة وسيطة) : على مساحة ١١ كيلو متر مربع التي تمثل المجال الحضري لمدينة الناظور يعيش ٦٢,٠٠٠ نسمة من السكان، أي تقريبا بمعدل ٥٦٣٦ نسمة في الكلم٢ الواحد (مديرية الاحصاء، ١٩٨٢أ). هذا المجال الوسيط يلعب ـ في إطار علاقة التبعية المجالية التي كانت من وراء التحضر التابع على مستوى الاقليم ـ وظيفتين أساسيتين : وظيفة التوزيع ووظيفة التحويل.

في إطار وظيفة التوزيع، تعتبر مدينة الناظور مجرد وسيط فرعي في عملية توزيع المنتوجات الرأسمالية العالمية ومجرد وسيط في توزيع المنتوجات الوطنية. من هنا فمدينة الناظور هي بمثابة سوق رئيسية لمنطقة تضم حوالي ٦٠٠,٠٠٠ فرد. ففي سنة ١٩٧١، حيث لم تكن المدينة قد تجاوزت بعد ٣٥,٠٠٠ نسمة (مديرية الاحصاء، ١٩٧١ب)، كان النشاط التجاري يمثل، إذا ما اعتبرنا المنشأت المختصة في هذا النشاط، ٧١,٧٪ من مجموع المنشأت الاقتصادية (منشأة تجارية واحدة لكل ٣٥ فردا من سكان المدينة)، والتي كانت تتوزع كما يلي :

توزيع المنشآت في الناظور وعدد المستخدمين فيها

نوع التجارة	عدد المنشئات	٪	عدد المستخدمين	٪
التغذية	٤٤١	٤٧	٧٠٩	٤٧
التجهيزات المختلفة	٢٩٦	٣٢	٤٩٤	٣٤
الملابس	١٩٣	٢١	٢٩٠	١٩
المجموع	٩٣٠	١٠٠	١٤٩٣	١٠٠

مديرية الاحصاء، ١٩٨٢أ.

هذه المنشئات، في إطار وظيفة التوزيع، كانت تختص في توزيع أنواع عديدة من المنتوجات الوافدة من المنطقة الميتروبوليتانية الوطنية والميتروبول الامبريالي، في الوقت الذي نجد فيه عددا من المشارع المحلية عرقلتها سياسة الليبرالية المتوحشة التي مورست بالخصوص خلال فترة الستينات، ومن بين هذه المشاريع : مجمع الحديد والصلب، مشروع SINADOR للخيوط والقطن، ومشروع CIMAC لصناعة عجين الورق (Ouariachi, 1981 : 224).

وفي إطار وظيفة التحويل فإن مدينة الناظور تقوم أساسا بدور ضمان تحويل خيرات المنطقة إلى الميتروبولين الوطني والامبريالي، وهذه الخيرات المحولة محدودة جدا وتتلخص في تصدير معدني الحديد والصلصال. لكن أهم «معدن» تنتجه المنطقة ويتم تحويله إلى المركز (الميتروبول الوطني) هو «العملة الصعبة» التي يبعث بها الـ ٦٠,٠٠٠ مهاجر في الخارج (حسب آخر التقديرات).

عملية تصدير معدن الحديد عرفت في السنوات الأخيرة انخفاضا ملحوظا ووصلت إلى حد التوقيف نظرا لأزمة التسويق وفوضى في التسيير الاداري لشركة مناجم الريف. غير أن تحويل العملة الصعبة يبقى الحركة الأساسية التي تربط الاقليم بالمنطقة الميتروبوليتانية. فالاقليم يستقبل سنويا حوالي ٤٠٠ مليون درهم (Ouariachi, 1981 : 225 - 228)[٩] الشيء الذي جعل من الناظور مقرا لشبكة بنكية مهمة بالعلاقة مع حجمها وعدد سكانها، بحيث نجدها سنة ١٩٧٩ تضم ١٢ وكالة بنكية (١٤ سنة ١٩٨٢) مع ١٣ شباكا في المدينة و ٦ شبابيك في مراكز حضرية صغيرة (مديرية الاحصاء، ١٩٨٢ب). هذه الشبكة البنكية التي استطاعت أن تجمع خلال عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ على سبيل المثال مبالغ هامة من الايداعات : وهي بالتوالي ٤٦٧ و ٤٩٨ مليون درهم، لم توزع في شكل قروض في نفس السنتين سوى ٤٩ و ٦٩ مليونا بالتوالي. وإذا قارنا بلغة الأرقام النسبية مبالغ الايداع والقرض بالنسبة لكل من الناظور والدار البيضاء، ستتجلى لنا بوضوح نسبة تحويل الرساميل المالية من الناظور واستفادة الدار البيضاء منها بالأساس (الارقام تعبر عن النسبة المئوية بالمقارنة مع المجموع الوطني) :

توزيع قيم الايداع والقرض
في الدار البيضاء والناظور

التاريخ	الدار البيضاء (تنظيم ما قبل ١٩٨١)		الناظور	
	الايداع	القرض	الايداع	القرض
ديسمبر ٧٥	٥٣ر٥٤	٦٥ر٠٥	٤ر٥١	٠ر٧٥
يوليو ٧٦	٤٥ر٠٧	٦٢ر٤	١ر٥	٠ر٧

المصدر: التقارير الشهريه للايداع والقرض للبنوك العامله بالمغرب حسب الاقاليم، ١٩٧٥/١٩٧٦، بنك المغرب. الرباط.

من خلال هذا الجدول يتبين لنا تراكم الرأسمال المالي لمصلحة الدار البيضاء بنسبة إيجابية، بينما يستنزف هذا الرأسمال لغير مصلحة الناظور :

هذه الاحصائيات التي يعطيها بنك المغرب، وإن كانت ناطقة في حد ذاتها، فإنها لا تترجم كل الواقع، فهناك عملية جد نشيطة يصعب ضبطها إحصائيا في تحويل الرأسمال المالي (العملة الصعبة) إلى مليلية عن طريق التهريب، تحويل يكون إما لغرض الايداع في البنوك الأسبانيه، وإما لغرض اقتناء مختلف السلع المهربة. إن دور مليلية هنا كمجال

الجدول التالي مستنبط من التقارير الشهرية للايداع
والقرض للبنوك العامله بالمغرب حسب الاقاليم ١٩٧٥/١٩٧٦

التاريخ	الدار البيضاء القرض ـ الايداع	الناظور القرض ـ الايداع
ديسمبر ٧٥	+ ١١ر٥١	- ٣ر٧٦
يوليو ٧٦	+ ١٦ر٧	- ٤ر٤

ممتلك من طرف قوة استعمارية، بقدر ما يقوم بوظيفة تمرير شتى أنواع البضائع الرأسمالية العالمية، وبالخصوص الأدوات والتجهيزات المنزلية والكهربائية والالكترونية، ويقوم أيضا بامتصاص الكتلة المالية التي يتوفر عليها الاقليم. ونظرا لصعوبة حساب عملية الامتصاص هذه فإن أهمية القطاع التجاري في مليلية ومبلغ المداخيل الذي تحققه بلدية مليلية كافيين لاعطاء صورة معينة على أهمية هذه العملية[١٠] :

التوزيع الزمني لمداخيل بلدية مليلية

السنة	مبلغ الضرائب البلدية (بالبسيطة)	المبلغ لكل ساكن
١٩٦٥	١٠٦ر٢٠٠ر٠٠٠	١٤٦٧ر٥
١٩٦٦	١١٣ر٩٠٠ر٠٠٠	١٦٠٥ر٠
١٩٦٧	١٤١ر٠٠٠ر٠٠٠	١٩٩٨ر٠
١٩٦٨	١٤٢ر٠٠٠ر٠٠٠	٢٠٨٣ر٠

توزيع المنشآت التجاريه بمليليه

السنة	عدد السكان	عدد المحلات التجارية	عدد السكان لكل محل تجاري
١٩٦٥	٧٢ر٣٦٠	٢ر١٣٦	٣٣ر٩
١٩٦٦	٧٠ر٩٥١	٢ر٣٨٤	٢٩ر٨
١٩٦٧	٧٠ر٥٦٩	٤٦٨ر	٢٨ر٦
١٩٦٨	٦٨ر٢١٥	٢ر٤٥٥	٢٧ر٨

المصدر : Instituto Nacional de Estatstica, 1972

ب ـ تمفصل مدينة / بادية : إن تحديد العلاقة بين المدينة والبادية يعبر هنا عن علاقة جديدة في إطار مستويات التراتب المجالي، فالبادية في الريف الشرقي ليست هي السهول الأطلسية الغنية، إنها بالعكس من ذلك منطقة فقيرة على حافة الانذار بالخطر كما يؤكد على ذلك Mas (1978) إنها لا تنتج، بصفة مباشرة، فائضا للانتاج يمكن تسويقه إلى المدينة ليكون موضوع حديث عن استغلال المدينة للبادية، فالأرقام المتعلقة بهذا الموضوع لا تسمح بالحديث عن ذلك إلا في إطار محدود جدا : نسبة ضيلة من الأراضي الصالحة للزراعة (٢ر٢٣٪)، نسبة ضعيفة من الأراضي المسقية (٥ر١٧٪ من الأراضي الصالحة للزراعة)، مردودية ضعيفة أيضا (٨ إلى ١٢ قنطارا من القمح في الهكتار الواحد)، انخفاض ملموس في قيمة العمل الزراعي ورفض فلاحة الأرض رغم البطالة (في إحصاء ١٩٧١، نجد فقط ٣٨٪ من السكان النشيطين يشتغلون في الزراعة بالرغم من أن سكان البادية كانوا يمثلون ٩١٪ من مجموع السكان). وأخيرا هناك عدد قليل من رؤوس الماشية (معدل رأس واحد من الماشية لكل فرد بالتقريب). من هنا فالخيرات التي يمكن أن توفرها البادية للمدينة نادرة جدا ولا يمكن أن تكون موضوع استغلال نسقي بالرغم من ذلك فالمدينة تمارس على مجالها الريفي المباشر سيطرة تكاد تكون تامة وبالتالي تدخل البادية في علاقة تبعية ليس فقط مع المدينة، ولكن أيضا هي والمدينة مع المركز الميتروبوليتاني. إن علاقة البادية بالمدينة في الريف الشرقي هي أساسا علاقة خضوع : خضوع تفرضه الزبونية الاقتصادية كنتيجة للتناقض بين وجود قوة شرائية (استهلاك) وتغييب قوة إنتاجية (العمال المهاجرون) من جهة، وتفرضه الزبونية السياسية التي هي نتيجة رغبة في الحفاظ على مكتسب حياتي (القوة الشرائية) دون أن يعقب ذلك تحول على مستوى البنيات الانتاجية التي يعتبر تطورها بمثابة دعامة مادية لكل تحول سياسي. إن الهجرة والتهريب كعاملين ساهما بقسط كبير في حل بعض مظاهر أزمة التشغيل بالنسبة للفلاحين الذين يشكلون معظم سكان الريف الشرقي، لا يمكن لهما أن ينتجا إلا بنية مفككة وهشة على المستوى الاقتصادي، وبالتالي لا يمكن أن ينتجا إلا بنية هشة على المستوى السياسي، بمعنى أن الخضوع للمركز لا يمكن أن يتم عن طريق المشروعية الديموقراطية، وإنما عن طريق الضغط والاكراه، الشيء الذي يضيف هوة أخرى بين المركز والمحيط بجانب الهوة الاقتصادية : هوة سياسية واجتماعية تزيد في تعميق الصراع بين المحيط والمركز.

إن التوزيع اللامتكافىء للفرص على المستوى المجالي تتضرر منه المناطق بنسب متفاوته، لكنه يبدو ان هناك مناطق ليست بالفقيرة ولا هي بغير نافعة الى درجة اهمالها، فتمسامان مثلا، في أقصى الشمال الشرقي للبلاد، تعتبر منطقة هامة على الصعيد البشري وما تقدمه من امكانيات زراعية وبحرية، وبالرغم من ذلك، فهي لا تتصل بالعاصمة الاقليمية (الناظور) الا بطريق رديء شيد اثناء الاستعمار الاسباني للمنطقة، وما يزال على حاله، الى درجة ان المسافة التي تربط بين مركزتمسامان (سوق الخميس، وهو أكبر اسواق

منطقة «الريف» اطلاقا) ومدينة الناظور ـ وان كانت هي نفس المسافة الرابطة بين الرباط والدار البيضاء، اي حوالي ٩٠ كلم ـ يمكن ضربها في أربعة، ذلك لان المسافر المتوجه من الرباط الى الدار البيضاء على متن القطار يستغرق سفره ٥٤ دقيقة، بينما المسافر الذي يستقل الحافلة من الناظور الى سوق خميس تمسامان والعكس، فان سفره يستغرق احيانا اربع ساعات. ان هذه الحالة الأخيرة، من وجهة نظر سيكولوجية العلاقة مع المجال، توحي لنا بأن المسافة الفيزيقية (٩٠ كيلومترا) قد تحولت الى مسافة فينومينولوجية يمكن تقديرها بـ ٣٦٠ كلم، ناهيك عن المضار الاقتصادية لهذا العطب الملحوظ على مستوى التوفيق بين الزمان والمكان.

التجهيزات الجماعية كمحلال للتمييز الاجتماعي ـ المجالي: مستوى المنطقة ومستوى الحي.

تعتبر الابحاث التي أجراها Béguin (1974) حول تنظيم المجال في المغرب إحدى المساهمات الاساسية في تحديد بنية العلاقات المجالية وتراتبها وتمفصلها وبالتالي فان التصنيفات التي صاغها يمكن الاعتماد عليها كمنطلق في التحليل مع تحيين (أو تحيين) معطياتها، الا ان التحليل السوسيولوجي ينبغي ان يتجاوز هذه التصنيفات المورفولوجية والوظيفية ليتناول تمفصل المجال في اطار تمفصل السلطان. من هنا فان التجهيزات الجماعية لا تعبر فقط عن استجابة لحاجة المستعملين لها والتي تفرضها المفعولات النافعة للتجمع، كما أن البحث عن أصلها وتطورها لا ينبغي ان يتم فقط داخل تناقضات التراكم الرأسمالي (Guillaume, 1977: 303) بل ينبغي النظر اليها على اساس رهان اجتماعي مرتبط بتوزيع السلطان ايضا على الصعيدين الوطني والمحلي، فكم من تجهيزات جماعية وفرتها الدولة في هذه المنطقة أو تلك وفي هذه المدينة او تلك، لمجرد انتماء وزير قوي لهذه المنطقة أو تلك المدينة غير أن التجهيزات الجماعية ينبغي قراءتها في اتجاه رغبة مزدوجة: رغبة الرأسمال في تقويض البنيات التقليدية وخلق بنيات جديدة تتطابق ونزعته الهيمنية، ورغبة السلطان السياسي في فرض تواجده المادي والرمزي معا على مستوى كل جزء من المجال، اي على مستوى «المحلي» انها الواجهة الرئيسية للسلطان «التي تساهم في خلق العلاقات الاجتماعية عن طريق انتاج جزء من القانون الاجتماعي» (Guillaume, 1977: 305)، واذا كانت التجهيزات الجماعية ضرورة تفرضها كما اسلفنا حاجيات المستعملين والمفعولات النافعة للتجمع، فهي تعتبر ايضا كمحلال Analyseur (أي كأداة نستطيع بواسطتها القيام بتحليل معمق ومضبوط) للتمييز الاجتماعي ـ المجالي على مستوى المنطقة والحي معا (الحي كمجال ممتلك طبقيا)، وهو ما سنحاول تبيانه من خلال الأمثلة التي سنسوقها في قطاعي التعليم والصحة، معتمدين في ذلك على آخر الاحصائيات المتوفرة لدينا وتتعلق بسنوات ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣ (عن النشرة الاحصائية السنوية للمغرب لسنتي ١٩٨٣، ١٩٨٤). (مديرية الاحصاء، ١٩٨٣/١٩٨٤).

١ ـ قطاع التعليم: نظرا لما لنسق التعليم من أهمية في إعادة انتاج القوى المنتجة وعلاقات القوى داخل المجتمع، فإن كل نسق اجتماعي متطور يحاول باستمرار امتلاك هذا القطاع. وللتجهيزات الاجتماعية التربوية وظيفة «حقن الدولة والتراتبية على جميع المستويات بمعنى أرغام الافراد على تبين الدولة والتراتبية واستدخالهما) :(Collectif, 1973 (168 ووظيفة إنتاج الخضوع وقبول الأمر الواقع. واذا ما اعتبرنا هذه الوظيفة صحيحة، فلماذا نلاحظ هذه الظاهرة المتناقضة المتعلقة بالأمية والتمييز على مستوى ولوج المدرسة؟ إن رغبة سلطان الدولة من طبيعة الحال هو تعميم التعليم قصد اعادة انتاج علاقات القوى السائدة، لكن التناقضات التي لم تحسم بعد، سواء على مستوى المجتمع أو على مستوى المؤسسة المدرسية ذاتها، هي التي توجد، في رأينا، من وراء التمييز المجالي والطبقي في التعامل مع مستعملي المدرسة وزبائنها، فولوج المدرسة هنا مرتبط بالثقل (أي بعلاقات القوة) الذي تملكه هذه الجماعة أو هذه الطبقة، أو يملكه هذا الاقليم او ذاك. إن التمركز على مستوى القوى المنتجة والخيرات المادية والرمزية لا يمكن أن ينتج إلا تمركزا على مستوى التجهيزات الجماعية والتجهيزات التربوية كجزء منها. وذلك ما يمكن أن نلاحظه من خلال الجدول التالي.

إن الجدول السابق ـ الذي يمثل أرقاما تقديرية صيغت انطلاقا من معطيات إحصائي ١٩٧١ ـ ١٩٨٢ والنشرة الاحصائية السنوية للمغرب لسنة ١٩٨٣ ـ يبين لنا بوضوح الفوارق الهامة بين إمكانيات التمدرس المتوفرة في المتروبول (المركز) والامكانيات المتوفرة في المحيط، فعلى مستوى مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي هناك في الدار البيضاء الكبرى مؤسسة واحدة كل ١٤٤٢ فردا تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٩ سنة، بينما في إقليم الناظور هناك مؤسسة واحدة لكل ٢٣٠٥ نسمة هم في نفس السن، والفوارق تعيد تقريبا نفسها سواء أتناولنا عدد الأقسام أو عدد أعضاء هيئة التدريس. لكن أهم الأرقام التي تبين لنا بوضوح التفرقة المجالية في ميدان التجهيزات التربوية هي نسبة التمدرس، فالأرقام الأولى في الجدول تبين الفوارق بين المركز والمحيط (٦٧٪ هي نسبة التمدرس في الدار البيضاء الكبرى و ٤٠٪ في الريف الشرقي، أي بفارق ٢٧٪). هذا وإذا كانت نسبة التمدرس في الريف الشرقي قريبة جدا من المعدل الوطني الذي تعطيه النشرة الاحصائية السنوية (٤٢٪) فإن الدار البيضاء الكبرى كما نرى تسجل معامل تشتت قيمته ٢٥,٣، وهي قيمة ذات دلالة بالنسبة للموضوع الذي يشغلنا : موضوع التمركز والسيادة.

ما لاحظناه بالنسبة للتوزيع الجهوي لمؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي ونسب التمدرس في هذا المستوى من التعليم يمكن أن ينطبق إلى حد بعيد على التوزيع الجهوي للطلبة الجامعيين (أي الطلبة الذين يحضرون إجازة التعليم العالي لمدة أربع سنوات) حسب أصلهم الجغرافي، ومن خلال الجدول التالي نستنتج أن شباب المركز لهم حظوظ

كبيرة في ولوج الجامعة (إذ نجد أن ٢,٩٪ و٨٪ على التوالي من الشباب البالغ ما بين ١٩ و ٢٤ سنة في كل من الرباط ـ سلا والدار البيضاء الكبرى يوجدون حاليا في الجامعة)، بينما تقل كثيرا هذه الحظوظ في المحيط (٢,٥٪ من هؤلاء الشباب فقط يوجدون في الجامعة بالنسبة لمنطقة الريف الشرقي). وإذا ما حاولنا التعمق في تشريح الوضعية داخل نفس المنطقة، سنجد الفرق هائلا بين الأحياء الراقية والاحياء الهامشية الفقيرة، اذ تنتقل نسبة التمدرس الجامعي من ١,١٥٪ في الدار البيضاء ـ آنفا إلى ٩,٠٪ في أحياء عمالة بن مسيك ـ سيدي عثمان، والجدول التالي يبين ذلك :

توزيع مؤسسات التعليم الابتدائي
والثانوي العمومي ونسب المتدرس في المركز والمحيط

المنطقة أو العمالة	عدد السكان (فئة الأعمار ٥ ـ ١٩ سنة) (أ)	عدد مؤسسات الابتدائي والثانوي (ب)	أ — ب	عدد الأقسام في الابتدائي والثانوي (ج)	أ — ج	أعضاء هيئة التدريس في الابتدائي والثانوي (د)**	أ — د	عدد تلاميذ الابتدائي والثانوي (هـ)	نسبة التمدرس
الدار البيضاء الكبرى	٩٠٨,٨٧٥	٦٣٠	١٤٤٣	١٤٥٩٣	٦٢	١٧٣٤٩	٥٢	٦٠٩٩٠٠	٦٧٪
الريف الشرقي	٢٢١,٢٨٤	٩٦	٢٣٠٥	٢٥٧١	٨٦	٢٨٣١	٧٨	٨٧٨٩٢	٤٠٪
البيضاء ـ آنفا*	٣٤٤,٥١٤	٣٤٩	٩٨٧	٦٣٣٩	٥٤	٧٣٨٤	٤٧	٢٦٥٧٨٢	٧٧٪
عين السبع ـ الحي المحمدي	١٥٧,١٣٤	٩٢	١٧٠٨	٢٤٨٦	٦٣	٣٠٣٢	٥٢	١٠٦١٨٣	٦٨٪
المحمدية ـ زناتة	٥٧,٣٧٨	٣٩	١٤٧١	٩٥٧	٦٠	١١٤٥	٥٠	٣٧٥١٥	٦٥٪
عين الشق ـ الحي الحسني	١١١,٢٩٤	٦٥	١٧١٢	١٦٦٢	٦٧	٢٠٨٠	٥٣	٦٥٤٢٩	٥٩٪
ابن مسيك ـ سيدي عثمان	٢٣٨,٥٥٥	٨٥	٢٨٠٦	٣١٤٩	٧٦	٣٧٠٨	٦٤	١٣٤٩٩١	٥٧٪

المصدر: مديرية الاحصاء، ١٩٨٣.

ملحوظة :

* الأرقام التي يتضمنها الجدول تتعلق بالسنة الدراسية ١٩٨٢-١٩٨٣، وتشير الى التعليمين العمومي والخاص (الحر) باستثناء العمود (د)* حيث يتعلق الأمر بالتعليم العمومي المزدوج فقط . كما ننبه بأنه لم نتمكن من حساب التمدرس على مستوى التعليمين الابتدائي والثانوي معزولين (كل على حدة) نظرا لصعوبة تقدير عدد السكان القابلين للتمدرس على مستوى كل فئة عمر ٥ـ١٢ سنة و١٣ـ١٩ سنة، بينما تتوفر لدينا إمكانية تقدير السكان الذين هم في فئه السن ٥ـ١٩ سنة.

** تمثل هذه العمالات الخمس العمالات المكونة للدار البيضاء الكبرى.

توزيع الطلبة الجامعيين (السلكين الأول والثاني)
حسب أصولهم الجغرافية (السنة الجامعية ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦)

الاقليم أو العمالة	عدد السكان (فئة الأعمار من ١٩ إلى ٢٤ سنة	عدد الطلبة الجامعيين	نسبة التمدرس
الرباط ـ سلا	١٣٦ ٠٠٠	١٢ ٥٤٤	٩,٢
الدار البيضاء الكبرى	٣٢٥ ٠٠٠	٢٦ ٠٠٧	٨,٠
الريف الشرقي	٨٠ ٠٠٠	٢ ٠٣٥	٢,٥
التوزيع حسب عمالات الدار البيضاء الكبرى :			
الدار البيضاء ـ آنفا	١٢٢ ٠٠٠	١٨ ٤٥٩	١٥,١
عين الشق / الحى الحسنى	٤٠ ٠٠٠	٣ ١٢٨	٧,٨
عين السبع / الحي المحمدي	٥٦ ٠٠٠	٣ ٢٣٠	٥,٨
المحمدية ـ زناتة	٢٠ ٠٠٠	٣٩٥	٢,٠
بن مسيك / سيدى عثمان	٨٦ ٠٠٠	٧٩٥	٠,٩
المجموع الوطني	٢ ٧٤٩ ٠٠٠	١٣٧ ٧٦٨	٥,٠

المصدر : المغرب الجامعي ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦، نشرة وزارة التربية الوطنية، المغرب.

٢ ـ قطاع الصحة : من وجهة النظر التي تهمنا، لن نتعرض لقطاع الصحة في تضميناته الاجتماعية المختلفة كدوره في إعادة إنتاج القوى المنتجة مثلا، فقط يهمنا كواجهة للدولة تضمن من خلاله، أي من خلال مؤسسة المستشفى وسلطان الأطباء والممرضين المنتدبين لتصريف سلطان الدولة وسلطانهم المهني معا، وجودها الدائم على مستوى «المحلي»، لكن الدولة ليست مضطرة إلى أن تتواجد في كل مكان بنفس الثقل، فهذا الوجود مكلّف، وهي تختار التواجد الأكثر مردودية رمزية بأقل تكلفة مادية. والتمييز الذي يمكن أن نلاحظه على مستوى التجهيزات الصحية، العمومية منها بالخصوص، بقدر ما هو مرتبط بجدلية العلاقة «مركز / محيط» و «بادية / مدينة»، بقدر ما هو مرتبط أيضا بجدلية المردودية الرمزية بأقل تكلفة ممكنة.

انطلاقا من جدلية «المركز / المحيط»، نجد المنطقة الميتروبوليتانية تحتكر سنة ١٩٨٣ حوالي ٤٨٪ من أطباء القطاع العمومي (٧٢٩ طبيبا من ضمن ١ ٥١٧ طبيبا في كل التراب الوطني) و (٤٦,٥٪ من أطباء القطاع الخاص ٦٠٨ من ضمن ١ ٣٠٨ طبيبا في جميع

مناطق المغرب) و ٦٦,٦٪ من صيادلة القطاع العام، و ٤٨,٣٪ من الصيادلة في القطاع الخاص، و ٦٤,٢٪ من أطباء الأسنان في القطاع الخاص، إلخ . وإذا أخذنا كمثال العلاقة بين المركز والمحيط على مستوى كل التجهيزات الصحية، سنرى بوضوح كيف تتحدد علاقة اللامساواة بينهما، وهو ما يمكن أن نستنتجه من الجدول التالي :

توزيع الخدمات الصحية بناء على معطيات النشرة الاحصائية السنوية للمغرب لسنة ١٩٨٤

المنطقة التجهيزات الصحية	الدار البيضاء ـ الرباط	الريف الشرقي	المجموع الوطني
عدد السكان (تقديرات ١٩٨٣)	٣ ٥١٧ ٠٠٠	٦٠٩ ٠٠٠	٢٠ ٩٢٧ ٠٠٠
عدد الأطباء في القطاع العمومي	٧٢٩	١٦	١ ٥١٧
عدد المواطنين للطبيب الواحد	٤ ٨٢٤	٣٨ ٠٦٢	١٣ ٧٩٤
عدد الممرضين والمختصين التقنيين	٤ ٥٥٥	٣٥٧	١٩ ٠٣٩
عدد المواطنين للممرض الواحد	٧٧٢	١ ٧٠٦	١ ٠٩٩
عدد الاسرّة	٦ ٩٠٨	٤١٧	٢٥ ٧٩٣
عدد المواطنين للسرير الواحد	٥٠٩	١ ٤٦٠	٨١١

المصدر : مديرية الاحصاء، ١٩٨٤ .

إن هذا الجدول لا يعطينا كل التفاصيل المتعلقة بلاتكافؤ الأقاليم والمناطق من حيث الاستفادة بالتجهيزات الصحية العمومية، فمحور الدار البيضاء ـ الرباط هو المنطقة الوحيدة في المغرب التي توجد فيها مراكز صحية جامعية (مركز واحد في الرباط وآخر في الدار البيضاء)، وبالتالي فإن هذه المراكز، نظرا لامكانياتها التقنية المتطورة، ونظرا لتأطيرها الطبي المتطور أيضا (بحيث نجد جل الأطباء العاملين فيها من الأساتذة الجامعيين) فانها تقدم خدمات صحية وطبية متميزة نوعيا لا يمكن أن تقدمها أصلا مستشفيات المناطق

المحيطية، هذا ناهيك عن كون التأطير الطبي في المركز (محور الدار البيضاء ـ الرباط) يتمتع بنسبة هامة من الأطباء المتخصصين، بينما تقل هذه النسبة في مناطق المحيط. والجدول التالي يوضح التوزيع الجهوي اللامتكافيء للأطباء المتخصصين وغير المتخصصين :

توزيع الاطباء حسب المناطق الاقتصادية

المنطقة	المجموع	الطب العام	المتخصصون	النسبة المئوية للمتخصصين
الشمال الغربي	٥٧٦	١٣٥	٤٤١	٧٦,٥
الوسط	٤١٦	١٣١	٢٨٥	٦٨,٥
تانسيفت	١٢٤	٦٤	٦٠	٤٨,٤
الشرق	٦٧	٣٩	٢٨	٤١,٧
الوسط الجنوبي	٩١	٥٥	٣٦	٣٩,٥
الوسط الشمالي	١١٠	٧٤	٣٦	٣٢,٧
الجنوب	١٣٣	٩٣	٤٠	٣٠,٠
المجموع الوطني	١٥١٧	٥٩١	٩٢٦	٦١,٠

المصدر : مديرية الاحصاء، ١٩٨٤.

إن تقديرا استقرائيا بناء على قراءة هذا الجدول يبين أن المنطقتين الاقتصاديتين : الشمال الغربي والوسط (حيث تعتبر الرباط والدار البيضاء عاصمتها بالتتابع) تحتكران أزيد من ٧٨٪ من مجموع الأطباء المختصين العاملين في القطاع العمومي (٧٢٦ طبيبا مختصا في هاتين المنطقتين من ضمن ٩٢٦ طبيب مختص عامل على الصعيد الوطني). واذا اخذنا بعين الاعتبار نسبة المختصين على مجموع الأطباء مختمين وغير مختصين فإن هذه النسبة تكون في مصلحة محور الدار البيضاء ـ الرباط (ضمن منطقتي الوسط والشمال الغربي في الجدول) وعلى حساب المحيط (باقي المناطق، ومنها منطقة الشرق التي يعتبر الريف الشرقي جزءا منها). إضافة إلى هذا اللاتكافؤ على مستوى نسبة المتخصصين من أطباء القطاع العمومي، هناك غياب الكثير من التخصصات الطبية في المحيط، ففي الريف الشرقي مثلا ينعدم أصلا الأطباء المختصون في أمراض الأذن والأنف والحنجرة وأمراض الأطفال وأمراض العيون والأمراض الجلدية وأمراض القلب والأمراض العقلية ومن نتائج انعدام التكافؤ هذا اضطرار المواطنين إلى طلب خدمات الأطباء في المركز سواء في القطاع العام أو الخاص.

الخلاصة

من خلال هذه الدراسة المقارنة التي قمنا بها يبدو جليا أن امتلاك المجال وتنظيمه يخضع بالأساس لبروز مجال سائد اقتصاديا وسياسيا. فطبيعة الرأسمال تفضل التمركز، والتمركز يخلق بالضرورة هوامش تمثل بالنسبة له مصدر ضخ وسريان في آن. وإذا ما سمحنا لانفسنا باستعارة مثال من الفيسيولوجيا، يمكن تشبيه المركز بالقلب الذي يتجمع فيه الدم والذي يمثل المحرك الاساسي للجسم (أليست منطقة الدار البيضاء ـ الرباط القلب النابض للمغرب؟)، بينما المحيط (أو الهوامش) يمكن اعتباره بمثابة عضلات تختلف أهميتها من منطقة إلى أخرى وتربطها بالمركز شرايين وأوردة تكون وظيفتها هي ضخ الدم وسريانه في الجسم حسب حاجيات معينة.

ويمكن القول أن من أخطار التمركز في بلد لا يخضع لتخطيط علمي براغماتي هو ظهور السيفالية الحضرية ـ التي تحدثنا عنها في هذا البحث ـ في غياب انسجام في الشبكات الحضرية وتوزيع متكافيء للفرص (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية) بين مختلف أجزاء المجال الوطني. وكنتيجة لهذا التناقض يرتفع الضغط في المركز إلى حدود الانفجار (كمثال على ذلك الاحداث العنيفة في مارس ١٩٦٥ ويونيو ١٩٨١ بالدار البيضاء)، وتتصلب الشرايين التي من المفروض أن تغذي الهوامش إلى درجة أن بعض المناطق يمكن اعتبارها في حالة قصوى من العجز الهيكلي (وأحسن مثال على ذلك تحول مدينة العرائش في شمال البلاد من مدينة هامة اقتصاديا وصناعيا إلى مدينة يخيم عليها الجمود الاقتصادي والتقهقر الحضري.

إن غياب تخطيط علمي براغماتي من جهة، ووجود نقيضه المتمثل في الأخذ بالطريق الليبرالي من جهة أخرى، يمكن اعتبارهما أصل هذا التناقض الصارخ بين المركز (كمجال سائد) وبين المحيط (كمجالات مسودة)، وضمن المجالات المسودة توجد تقريبا كل البوادي المغربية، إن البوادي تجرد تدريجيا من كل شيء : من رأسمالها، من مثقفيها، من يدها العاملة، إلخ فالهجرة في اتجاه واحد (بادية ـ مدينة) تكاد تمثل الدعم البشري لظاهرة التمركز الحضري. طبعا لا يستطيع الملاحظ الجيد أن ينكر بعض مجهودات أصحاب القرار للحد من تضخم المركز وهجر البوادي، وأيضا مجهوداتهم في محاولة إيجاد تناغم بين مختلف المجالات الوطنية كوضع قيود للاستثمارات في المركز وتشجيعها في المحيط، لكن يبدو أن هذه النيات موجهة أساسا لتحويل التناقض من المركز إلى المحيط تجنبا لارتفاع الضغط في المركز وتفاديا لأي انفجار، أكثر ما تتوخى التناغم على مستوى تنظيم المجال الوطني. إن ما يقوم به أصحاب القرار في نهاية المطاف يهدف إلى الحفاظ على سلامة القلب ـ المركز، أكثر مما يهدف إلى سلامة الجسم ـ المجتمع ككل، متناسين بذلك أن سلامة القلب (المركز) تكمن، ضمن ما تكمن فيه، في سلامة باقي الأعضاء (المحيط أو الهوامش).

من جهتنا نعتقد أن تقريب الهوة، تدريجيا، بين المركز والمحيط، يمر أولا عبر استغلال مخطط لكل الثروات الوطنية الممكنة وفي إطار توافقي مع تدعيم شبكة التجهيزات الأساسية للمناطق التي تفتقر إليها، وثانيا، عبر إعادة الاعتبار للعنصر البشري إنسانيا وثقافيا واجتماعيا. ويحق في الاخير أن نتساءل : كيف يمكن لأصحاب القرار في المركز أن يساهموا في تدفق الدم إلى المحيط، وكيف يمكن لأصحاب القرار في المدينة أن ينقذوا البادية من خطر الأنيمية؟.

الهوامش

١ ـ بصدد النظرية التجزيئية نحيل القاريء بصفة خاصة إلى الأعمال التالية :
ـ جون واتربوري John Waterbury (ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية) : الملكية والنخبة السياسية في المغرب، دار الوحدة، بيروت، ١٩٨٢.
ـ بول باسكون Paul Pascon (ترجمة ياسين طعمة) : «التجزؤ والتراتب في المجتمع القروي المغربي»، الفكر العربي، عدد ٣٧ ـ ٣٨، يناير ـ مايو ١٩٨٥.

Harth, M.D.

1965 "Clan Lignage et Communauté Locale dans une Tribu Rifaine." Revue de Géographie du Maroc 8.

Gellner, E.

1969 Saints of the Atlas. London: Weidenfeld & Nicolson.

Jamous, R.

1981 Honneur et Baraka. Paris: La Maison des Sciences de l'Homme.

٢ ـ نفضل استعمال لفظة سلطان للاشارة إلى قدرة الأفراد والجماعات على التحكم في الرأي العام وتوجيه الأحداث والسلوكات، وذلك تمييزاً عن لفظة السلطة التي تعني الأشخاص أو الهيئات الرسمية التي تسهر على تدبير شؤون الحياة العامة، وتقابل بهذا المعنى السلطان العبارة الفرنسية Pouvoir والانجليزية Power، بينما تقابل السلطة عبارة Autorite و Authority وقد استعمل ابن خلدون لفظة السلطان بالمعنى الذي نرتئيه هنا.

٣ ـ انظر بالخصوص الفصل السابع والثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر من مقدمة ابن خلدون.

٤ ـ الماكروسيفالية الحضرية مفهوم يستعمله الجغرافيون وعلماء الاجتماع الحضريون وعلى رأسهم الباحث الأسباني مانويل كاستيلس. ويشير المفهوم إلى الظاهرة التي تسود الكثير من دول العالم الثالث بالخصوص حيث نجد مدينة واحدة تستقطب الحصة الكبرى من السكان الحضريين في البلاد (مثلا، تمثل كل من مدن الدار البيضاء والجزائر العاصمة وتونس العاصمة بالتوالي ٢٤,٦٪، ٢٢,٢٪، ٣٢,٥٪ بالنسبة لمجموع السكان الحضريين في البلد المعني). والماكروسيفالية كلمة مزدوجة مركبة من Macro وتعني الكبر، Céphalie وتعني الرأس، بحيث ان الماكروسيفالية تعني ظاهرة كبر الرأس أو ضخامته.

٥ ـ يعرف فيليب هاوزر في كتابه Manuel de la Recherche Sociale dans les Zones Urbaines الدائرة الاحصائية الميتروبوليتانية المعيارية Zone Statistique Metropolitaine Standard بكونها «تشمل مدينة

مركزية وجميع الأراضي المجاورة، الحضرية منها والريفية، والتي تعتبر حسب بعض المقاييس الخاصة مندمجة اقتصاديا واجتماعيا في المدينة المركزية». ويضيف بأن هذا المفهوم «تطور من خلال الاعتراف بأن الحدود السياسية ـ التعسفية نسبيا ـ للتجمعات الحضرية، لا تتماثل مع الكيان الاقتصادي الاجتماعي الذي تمثله المدينة المركزية والمدن ـ التوابع والضاحية والمنطقة الريفية المجاورة، ومن خلال وعينا بضرورة الحصول على تشكيل إحصائي لهذا الكيان الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي».

٦ ـ نقصد هنا بالتبعية الاستعمارية تبعية المغرب كبلد مستعمر (بفتح الميم) لفرنسا كبلد مستعمر (بكسر الميم) أثناء فرض الحماية ما بين ١٩١٢ ـ ١٩٥٦.

٧ ـ ان مؤشرات تطور السكان المشار اليها هنا هي من حسابنا الخاص التي توصلنا اليها اعتماداً على احصائيات نتائج الاحصاء العام السنوات ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٢. (دليل السكان القانونيين بالمغرب، مديريه الاحصاء، الرباط).

٨ ـ بتاريخ ١٩٧٤ أحدث المسئولون عن التخطيط في المغرب تقسيمات إدارية جديدة تعتمد على مفهوم الجهة الاقتصادية، بحيث قسم التراب الوطني إلى سبعة مناطق اقتصادية هي :

المنطقة	عاصمتها الادارية
الوسَط	الدار البيضاء
الشمال الغربي	الرباط
الوسط الشمالي	فاس
الشرق	وجدة
تانسيفت	مراكش
الجنوب	أكادير
الوسط الجنوبي	مكناس

٩ ـ إن الارقام المشار إليها هنا، نظرا لتقادمها، لا يمكن أن تعطينا إلا فكرة تقريبية، إذ أن الحقيقة بعيدة جدا عن هذه الارقام فيما يتعلق بالوضع الراهن، وبالخصوص بعد ارتفاع سعر المارك الألماني والفلورين الهولاندي حيث أن أغلبية المهاجرين من هذه المنطقة توجد في ألمانيا وهولاندا.

١٠ ـ نظرا لكون مدينة مليلية لا تخضع للادارة المغربية، ونظرا لكونها واقعة تحت نظام عسكري كقاعدة استعمارية، يصعب علينا الحصول على معطيات حديثة.

المصادر العربية

مديرية الاحصاء

١٩٦٠ السكان القانونيون بالمغرب حسب الاحصاء العام للسكان لسنة ١٩٦٠، وزارة التخطيط، الرباط.

١٩٧١أ السكان القانونيون بالمغرب حسب الاحصاء العام للسكان والسكنى لسنة ١٩٧١، وزارة التخطيط، الرباط.

١٩٧١ب السكان النشيطون حسب الاحصاء العام للسكان والسكنى لسنة ١٩٧١ ، وزارة التخطيط ، الرباط .

١٩٨٢أ السكان القانونيون بالمغرب حسب الاحصاء العام للسكان والسكنى لسنة ١٩٨٢ ، وزارة التخطيط ، الرباط .

١٩٨٢ب النشرة الاحصائية السنوية للمغرب لسنة ١٩٨٢ ، وزارة التخطيط ، الرباط .

١٩٨٣ النشرة الاحصائية السنوية للمغرب لسنة ١٩٨٣ ، وزارة التخطيط ، الرباط .

١٩٨٤ النشرة الاحصائية السنوية للمغرب لسنة ١٩٨٤ ، وزارة التخطيط ، الرباط .

المصادر الاجنبية

Ascher, F.
1977 "Objets Locaux et Processus d'Urbanisation Capitaliste." pp. 88-109 in L'Objet Local (Colloque de Paris-Dauphine). Paris: UGE.

Béguin, H.
1971 "La Ville et l'Industrie au Maroc." Tiers-Monde 45 (Janviers-Mars): 145-166.

1974 L''Organisation de l'Espace au Maroc. Bruxelles: Académie Royale des Sciences d'Outre-Mer.

Castells, M.
1971 "L'Urbanisation Dépendante en Amérique Latine." Espaces et Sociétés 3: 5-23.

1972 La Question Urbaine. Paris: Maspero.

Collectif
1973 "L'Équipment du Pouvoir". Recherches 13: 35-59

Engels, F.
1970 L' Idéologie Allemande. Paris: Editions Sociales.

Guillaume, M.
1977 Les Équipements Collectifs, Source et Mise en Scène du Pouvoir." pp. 297-321 in L'Objet Local. Paris: UGE

Hauser, M.
1965 Manuel de la Recherche Sociale dans les Zones Urbaines. Paris: UNESCO

Instituto Nacional de Estadística
1972 Reseña Estadística de Ceuta y Melilla. Madrid.

Lefebvre, H.
1972 "Les Institutions de la Société Post-Technologique." Espaces et Sociétés 5: 3-20.

Marx, K. & Engels, F.
1962 Manifeste Communiste. Paris: Editions Sociales.

Mas, P. de
1978 Marges Marocaines. La Haye: Editions NUFFIC.

Noin, D.
1968 "Eléments pour une Étude Géographique de l'Industrie Marocaine." Revue de Géographie du Maroc 13: 55-71.

1971 Casablanca - Notes et Études Documentaries. Paris: Editions de la Documentation Française.

Ouariachi, K.M.
1981 Le Rif Oriental: Transformations Sociales et Réalités Urbaines (Thèse de doctorat de troisième cycle). Paris : EHESS: 213-366.

الاصدارات الخاصة لمجلة العلوم الأجتماعية

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توفر الاصدارات الخاصة التالية:

١- فلسطين
٢- القرن الهجري الخامس عشر
٣- العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل
٤- النضج الخلقي عند الناشئة بالكويت
٥- بياجيه

سعر العدد دينار كويتي واحد

Spatial Hierarchies and Social Hierarchies: The Moroccan Case

Kais Marzouk el-Ouariachi

This paper expounds theses which go beyond the idea of country-city relationships, and focus instead on the relationship between space centre and space periphery. The study involves the Eastern Rif area of Morocco on one hand, and the relationship of this area with the national metropolis (Rabat-Casablanca) on the other. The concept of dependency is adopted as a theoretical and methodological tool to refer to both the economic basis of the urbanization process and space property at both the regional and metropolitan levels. It is important to investigate the social functions of peripheral spaces in relation to the central space when considering rural exodus to the metropolis. The demand for housing is closely linked to both production and reproduction. This paper tries to show the important consequences of urbanization in the Eastern Rif area, such as economic introversion, political assimilation and social and cultural marginalization.